المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تطور استراتيجية صنع السلام للأمم المتحدة : موجة الأصلاح الثانية
اسم الكاتب: أ.م.د صباح صاحب العريض
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2622
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تطور استراتيجية صنع السلام للأمم المتحدة : موجة الأصلاح الثانية

أ.م.د صباح صاحب العريض
/ كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة
Sabah.alareedh@uokufa.edu.iq

الملخص

مرت منظمة الأمم المتحدة من نشأنها في عام ١٩٤٥ وحتى الوقت الحاضر بسلسلة من محاولات الاصلاح التي تحقق البعض منها ولم يتحقق الأكثر. ولكننا نستطيع القول ان حقبة التسعينيات من القرن العشرين شهدت محاولات أكثر جدية وتصميم من قبل قيادات هذه المنظمة الدولية من اجل تكييف المنظمة مع البيئة الدولية المحيطة بها. وكان الهدف من تلك المحاولات هو الإبقاء على المنظمة بصفتها الراعِ الأول والجهة الأكثر حيادية ومقبولية بالنسبة للدول وباق الفاعلين الدوليين، وأن تكون صاحبة القدرة الاكبر والتأثير الأعمق في جملة تفاعلاتها. ونستطيع ان نصف تلك المحاولات وما تلاها من خطوات اصلاحية بالموجة الثانية التي نتج عنها مجموعة من الإجراءات العملية وصياغة استراتيجيات جديدة وتأسيس عدد من المفاصل التنظيمية التي ساهمت بشكل كبير في تطبيق تلك الاستراتيجيات بما ينسجم مع رؤية قيادات المنظمة الدولية التي ارادت نقل الأمم المتحدة الى مستوى اعلى من الأداء والتفاعل الدولي وتحمل المسؤولية بما يتفق مع مبادئها التي ألزمت نفسها بها ودونتها في ميثاقها ولكن بنهج جديد اكثر حداثة وتفاعلية عما كان سائداً فيما سبق. ولذلك تم صياغة نمط جديد من المسؤولية التي اعتمدتها الأمم المتحدة كمرتكز اساس في اعمالها وجهودها ومساعيها لمواجهة الأزمات وحل المشكلات التي تواجه شعوب العالم ودوله، كما وتم انشاء عدد من المفاصل التي تعد علامة فارقة فيما يتعلق بتلك الجهود والمساعي والكيفية التي من الممكن ان تقوم الأمم المتحدة من خلالها بإدارة الشأن العالمي وتداعياته الكبيرة الآخذة بمزيد من التعقيد والتداخل.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، البيئة الدولية، الإصلاح الاممي، المسؤولية التشاركية، المنظمات الدولية.

The Evolution of the United Nations Peacemaking Strategy: The Second Wave of Reform

Assistant Professor Dr. Sabah S. Alaraidh
University of Kufa – College of Political Science

Abstract:

From its foundation in 1945 until the present time, the United Nations Organization has gone through a series of reform attempts, some of which have been achieved but not most. However, we can say that the 1990s witnessed more serious and determined attempts to adapt the organization to the surrounding international environment. The aim of these attempts was to keep the organization as the primary sponsor and the most neutral and acceptable party for states and the rest of the international actors, and to have the greatest capacity and the deepest influence in all its interactions. We can describe these attempts and the subsequent reform steps as the second wave, which resulted in a set of practical measures, formulating of new strategies, and the establishing of a number of organizational joints that greatly contributed to the implementation of those strategies in line with the vision of the leaders of the international organization who wanted to move the United Nations to a higher level. of international performance and interaction and taking responsibility in accordance with its principles to which it committed itself and codified it in its charter, but with a new approach that is more modern and interactive than what was prevalent in the past. Therefore, a new pattern of responsibility was formulated that was adopted by the United Nations as a basis for its work, efforts, and endeavors to confront crises and solve problems facing the peoples and countries of the world, and a number of joints were established that are a milestone in relation to those efforts, endeavors, and how the United Nations can Through it, it manages global affairs and its great repercussions, which are becoming more complex and overlapping.

Keywords: United Nations, international environment, international reform, participatory responsibility, international organizations.

المقدمة

سعت الإنسانية ومنذ بداياتها الأولى نحو هدف السلام وتحقيق الطمأنينة لشعوبها وجماعاتها البشرية، وأصبح هذا الهدف من اكثر الاهداف سمواً وأهمية إذ انه يرتبط بوجود الإنسان وديمومته واستقراره وطمأنينته في مختلف بقاع الأرض وقد حاولت الجماعات البشرية بمفكريها وكتابها وباحثيها، ومن يصنف على انه من النخبة وصناع الفكر للسعي نحو هذا الهدف بشتى الطرق والسبل من أجل تحقيق تلك الغاية النبيلة، ولعل البحث عن رابطة او كيان يشمل كل او اغلب هذه الجماعات البشرية ويجمعها معاً، و تجاوز الحدود المحلية الضيقة الخاصة بتلك الجماعات نحو مساحات أوسع تضم عموم البشرية أصبح مسعى واضحاً على امتداد مسيرة التاريخ البشري منذ أن بدأ الوعي بالظهور و التشكل، اذ يعد التنظيم الدولي من تلك الظواهر الحديثة التي سعت إليها الدول والشعوب من أجل إرساء دعائمها والعمل على تحقيقها للإفاده من مزاياها في ما يتعلق بتحقيق السلام والطمأنينة لعموم البشرية، وهو ما تجسد في وقتنا الحاضر بمنظمة الأمم المتحدة التي اضحت أهم أبرز الإنجازات لحكومات وشعوب العالم على هذا المستوى، ولاسيما ما حاولت ان تحققه من اهداف عالمية تنشدها عموم شعوب العالم لا سيما ما ارتبط منها بحفظ السلم والأمن الدوليين بأعتباره احد الاهداف الرئيسة التي تم إنشاء هذه المنظمة من أجلها.

وعلى الرغم من سمو هذا الهدف وما ارتبطت به من مساعي حثيثة بذلها المفكرون والباحثون والفاعلون السياسيون وحكومات الدول على اختلاف أنواعها وعلى امتداد تاريخ الجهد البشري الذي ظهراً جلياً في العصر الحديث من اجل البحث والسعي نحو السلام والطمأنينة إلى أن ذلك لم يكن كافيا ومانعاً من أثارة الكثير من التساؤلات والاستفسارات وعلامات الاستفهام ونقاط التوقف حول البناء المؤسسي للأمم المتحدة وما قامت عليه من أسس فكرية وتنظيمية تم تجسيدها من خلال انشطتها وسياساتها وما قامت به من اعمال وانجازات خلال المدة التي تلت تأسيسها وحتى يومنا هذا، ولعل اكثر الأوساط أثارةً لتلك التساؤلات ونقاط الاستفهام هي الأوساط الأكاديمية التي بدأت بالتساؤل والاستفسار وطرح علامات الاستفهام حول مجال عمل المنظمة الدولية وطبيعة الوظائف التي تقوم بها وقدراتها على خلق الوسائل المطلوبة والتي تمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها بحسب ما الزمت به نفسها بميثاقها الشهير الذي صدره في يوم تأسيسها والإعلان عنها، ويتناول البحث تطور استراتيجية صنع السلام التي اعتمدتها الأمم المتحدة في المدة التي بدأت مع تسعينيات القرن الماضي وتم تعزيزها بشكل واضح عام ٢٠٠٥،

والتي شجعت المنظمة الدولية على تطوير وتغيير مبدأ المسؤولية الجماعية الذي تأسست عليه الى شكل اخر يقوم على اساس فكرة (التشاركية) في الجهود وتحمل المسؤولية، وهو ما يعد من التطورات الهامة في مسيرتها.

اهمية البحث

لقد كان من الطبيعي ان تعتمد الأمم المتحدة في مساعيها وجهودها على عدد من السياسات العامة والأستراتيجيات التي تعددت واختلفت بحسب الظروف التي مرت بها المنظمة ومر بها العالم ودوله والتي اوجبت على قيادات المنظمة الدولية ان تعتمدها تماشياً مع الأوضاع السائدة في حينها وتحقيقاً للأهداف التي سعت اليها في ذات الوقت، فتعددت وتبدلت الأستراتيجيات التي اعتمدتها كما وخضعت المنظمة نفسها الى عدد من محاولات الأصلاح واعادة تأهيل بعض مفاصلها واجهزتها كما وتم اضافة وتأسيس عدد من المنظمات والمكاتب والمفاصل الجديدة ذات المهام الأضافية من اجل تحقيق القدر الأكبر من الغاية التي تسعى اليها المنظمة الدولية.

اشكالية البحث

تبرز اشكالية البحث في محاولة معرفة طبيعة البنى والاتجاهات الفكرية التي تم بموجبها وضع اللبنات الأولى للأمم المتحدة ونظامها القانوني والمؤسسي وما استتبعه من سياسات وخطط واجراءات اتسعت لتشمل اغلب دول العالم ومناطقه التي شهدت – ولازالت تشهد – الكثير من الصراعات والنزاعات والأزمات التي تتطور لتصل بخطورتها الى درجة التهديد الجدي لشعوب تلك الدول وسكان مناطقه، مما اوجب على المنظمة الدولية الحراك الجدي في كثير من المواقف والازمات من اجل تدارك المواقف ومعالجة الأوضاع التي قد تخضع للكثير من التقييمات الذاتية للدول الفاعلة داخل الأمم المتحدة – وخاصة مجلس الأمن فيها– وبحسب قياسات المصالح الخاصة بكل دولة منها، وهو ما يعني زيادة في تحمل الأعباء ومعالجة تلك المشاكل والأزمات ذات الطابع العالمي والشمولي ، ويمكن ان نشتق عدد من الأسئلة الرئيسة التي من المهم طرحها هنا من اجل زيادة التوضيح فيما يتعلق بالاطار العام لهذه الاشكالية العلمية وما يمكن ان تبنى عليه مباحث هذه الدراسة ومحاورها، والتي نستطيع ان نحددها بالآتي:

١– ماهي الفكرة الأساس التي ربطت ما بين احلال السلام وتقاسم المسؤوليات بين المنظمة الدولية واعضائها؟

٢- ما طبيعة التغيرات التي طرأت على فكرة (الشراكة) التي اعتمتها الأمم المتحدة منذ نشوؤها وحتى وقت متأخر نسبياً، وما هي الرؤية (التشاركية) الجديدة التي بدأت تعتمدها منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي؟

٣- ماهي المفاصل والتراكيب المؤسساتية الجديدة التي أوجدتها الأمم المتحدة من اجل اظهار اتجاهها الجديد والعمل على تعزيزه وقويته؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها :تشهد الأمم المتحدة تحولات رئيسية في طبيعة الأسس التي اعتمدتها وقام عليها مثاقها عند تأسيسها، فقد بدأت المنظمة الدولية بحسب هذه التحولات تتجه من العمل بالنيابة عن الدول الأعضاء بشكل شبه تام الى اشراكها في جهودها وأعمالها المختلفة سعياً نحو زيادة المسؤوليات وتعزيز الحالة التشاركية في اغلب جهودها.

منهجية البحث

اعتمدت البحث على المنهج الأستقرائي في محاولة دراسة الظاهرة العلمية محل البحث، اذ من خلال اعتماد الآلية العلمية التي تقوم على التفكيك واعادة تركيب من اجل الوصول الى فهم حقيقي يتطابق مع واقع الظاهرة وجوهرها، وقد تم اعتماد المقترب النظمي بشكل رئيسي في الدراسة من خلال خطواته العلمية المتسلسلة والمتتابعة من اجل الأحاطة بكافة التفاصيل المتعلقة بهذه الظاهرة وبشكل يوصلنا الى نتائج قيمة تعبر عن طبيعة التحولات التي شهدتها الامم المتحدة في سياساتها واستراتيجياتها التي اعتمدتها في معالجة المشاكل والازمات منذ تأسيسها وحتى اليوم.

المبحث الاول

بدايات تشكيل المسؤولية الأممية

على الرغم من ان تسمية الأمم المتحدة وأصل انطلاق فكرتها كانت كرد فعل مباشر و الرئيسي لرغبة كل من الرئيس الأمريكي الاسبق فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني الاسبق ونستون تشرشل لإقامة حلف دولي يواجه دول المحور وطموحاتها التوسعية التي كادت أن تبتلع العالم بعد أن ابتلعت معظم دول أوروبا، أذ اتفق الاثنان في مطلع عام ١٩٤٢ على تأسيس هكذا تحالف دولي تغلب عليه سمت المقاومة والمواجهة للتحالف (الشرير)، ولكن هذه الفكرة وهذا الاسم تطورا بشكل قد يكون فاق توقعات وطموحات المؤسسين اصلاً وبشكل نستطيع

ان نصفه بالسلس والذي يؤشر لنا مقدار الحاجة الملحة التي كانت تتطلب انشاء مثل هكذا منظمة او تجمع دولي يضم بين جنباته دول العالم كافة من اجل ادارة شؤون المجتمع الدولي ومعالجة مشاكله المتزايدة – بغض النظر عن الأهداف الكامنة لكل دولة من القوى العظمى التي ساهمت بعملية التأسيس تلك، (Weiss 2015, 10) وبحلول عام ١٩٤٤ تم صياغة العناصر الأساسية للمنظمة الدولية، وفي عام ١٩٤٥ تم تحويل هذا التحالف الذي أنشئ خصيصاً لخوض غمار حرب عالمية حيال الدول الطامعة و التوسعية ليصبح منظمة مكرسة في جهودها لأنها الحروب وويلاتها ومآسيها، فقد تم تصميم فكرتها الأساس وأجزائها وهياكلها التنظيمية من أجل منع الدول من الأنخراط في النزاعات والمواجهات والصراعات الوحشية التي من الممكن ان تغطي الاجزاء الواسعة من الكرة الأرضية والتي من المحتمل ان تؤدي إلى ازهاق ملايين الأرواح البريئة، ولذلك يذهب العديد من الباحثين والمتخصصين إلى القول: "ان الامم المتحدة قد نجحت في ذلك الهدف إلى حدٍ بعيد ما دامت أنها قد تمكنت لحد اللحظة من تجنب حرب عالمية ثالثة". (Chesterman 2007, 15)

المطلب الأول: بدايات التشكيل الأولى (برلمان الأنسان)

كانت الأمم المتحدة في سنواتها الأولى كانت تمثل (اختطافاً) فعليا للرؤية الاصلية لمن شارك في تأسيسها ووقع على ميثاقها قبل إعلانه حول إيجاد (برلمان للإنسان) من الممكن أن يحقق أحلام البشرية في (السلام) التي كانت تراود شعوبها وجماعاتها البشرية والكثير من فلاسفتها ومفكريها ودعات الأصلاح والقادة؛ (Chesterman 2007, 17) إذ نستطيع أن نؤكد وبكل ثقة أن الأمم المتحدة إبان الحرب الباردة لم تكن قادرة على حل أو معالجة الكثير من مشكلات العالم الملحة و الحرجة ولكنها رغم كل ذلك واصلت نشاطها وعملها وتطورها بل وتضاعف عدد أعضائها اكثر من ثلاث مرات إذ انتقلت من (٥١) دولة إلى ما يقارب(١٩٦) دولة وهو ما يمثل هدفاً كبيراً بحد ذاته والذي مثل البقاء والاستمرار والتوسع وإثبات الحال، فقد احتفلت الأمم المتحدة في عام ٢٠ ٢٠ بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها في ظل الكثير من التحديات والأزمات الكونية المقلقة ومهددة لعموم التجمعات البشرية ودول العالم، مع وجود اتفاقاً دولياً عاماً بحاجة الأمم المتحدة الملحة للأصلاح ولكن خلافا واسعاً دار –ولا يزال يدور– حول ما يعنيه هذا الإصلاح (بطبيعته و مؤسساته والقائمين عليه وباقي تفاصيله)؛ لا سيما وإننا نتذكر هنا وبشكل واضح المثل الإنجليزي الذي يقول (أن الشيطان يكمن في التفاصيل)، وهو ما نراه واضحاً في هذه التفاصيل المتعلقة بفكرة الإصلاح المراد تطبيقه على

الأمم المتحدة أذ تبرز الكثير من التفاصيل المقلقة وغير المريحة والتي تؤدي بالضرورة إلى تقاطع وجهات النظر واختلافها وبالتالي العودة إلى المربع الأول في هذا الموضوع وعدم التقدم به بشكل مرضي وكافي، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد نوع الإصلاحات و التحسينات التي ستكون الأمم المتحدة بحاجة إلى الخضوع إليها بغية التكييف والاستجابة لمتطلبات وواقع عالم اليوم الذي أقل ما نستطيع أن نصفه بأنه عالم مضطرب وغير مستقر ومليء بالأزمات والمفاجآت التي قد تتطور وتتجه لأن تكون مواجهة عالمية مفتوحة على كافة الاحتمالات. (Weiss 2015, 15)

هذا وقد تعددت واختلفت الاعتقادات والتصورات في ما يتعلق بأهمية ومكانة ودور منظمة الأمم المتحدة كاحد أبرز المنظمات الدولية الفاعلة على المستوى العالمي وكفاعل رئيس في العلاقات الدولية كما اختلفت تلك الرؤى والتصورات في ما يتعلق بتحديد حجم وطبيعة الدور الذي لعبته ومن الممكن ان تستمر في لعبه فيما يتعلق بتحقيق السلم والأمن الدوليين ومحورية الأداء الذي تقوم به على امتداد المدة التي تلت تأسيسها عقب الحرب العالمية الثانية، (Weiss 2015, 20) أذ قامت تلك الطروحات النظرية والدراسات الأكاديمية المتعلقة بالأمم المتحدة خاصة في مجال السياسة الدولية والعلاقات الدولية بصياغة رؤيتين وفق اتجاهين رئيسيين: الأول (السلبي): وهو الذي قلل وضعف من ذلك الدور إذ ربطه بفكرة هيمنة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ورغبتها في تحقيق سيطرتها ونفوذها على الساحة الدولية وعموم التفاعلات العالمية مما دفعها لإنشاء هذه المنظمة والعمل على جعلها الأداة الأبرز في يدها من اجل تحقيق ذلك الهدف، إذ أصبحت الأمم المتحدة بحسب هذا الأتجاه الأداة الطيعة للقوى الخمس الكبرى دائمة العضوية وللأقوى منها على وجه التحديد في كثير من الأحيان. بينما آمن الأتجاه الثاني (الأيجابي): بالجهود التي قامت بها المنظمة الدولية منذ نشئتها صعوداً والتي عملت من خلالها مساعدة البشرية وشعوب العالم لتجاوز ازماتها وما يظهر لها من تحديات والعمل على تعزيز السلم والامن الدوليين ما استطاعت الى ذلك من سبيل. (Chesterman 2007, 19)

وهنا نستطيع القول أن الأمم المتحدة قد تطورت خلال المدة التي تلت تأسيسها في عام ١٩٤٥ وحتى اليوم لتتحول مهامها من منظمة دولية تهدف اساساً إلى الحد من الحروب بين الدول إلى منظمة دولية يمكن أن تساعد كذلك في حماية مواطني الدول من الجرائم الفظيعة وانتهاكات حقوق الإنسان التي قد تصاحب الاضطرابات الداخلية والعنف الداخلي الذي يهدد

استقرار الدول وسلمها الأهلي، كما أن الأمم المتحدة تجابه في هذا القرن (القرن الحادي والعشرين) الكثير من التهديدات العالمية التي تتراوح بين الفقر المؤذي والمؤدي إلى الكثير من النتائج السلبية وصولاً إلى خطر انتشار الأسلحة النووية وما تمثله من كابوس مرعب يهدد وجود البشرية و استمرارها. (Muravchik 2005, 36)

ولعل من المفيد ان نقيس حجم المسؤوليات والمهام التي تضطلع بها المنظمة الدولية – وما يستتبعة من مشاكل ومعرقلات ناجمة عن تعدد المواقف السياسية واختلاف المصالح مابين الدول الأعضاء ذات التأثير والنفوذ – من خلال معرفة حجم الأنتشار وسعته والذي تنفذه حالياً العديد من مهمات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية في الكثير من بلدان العالم (اكثر من ١٥ بلداً)، كما وإنها تنشر اكثر من ١٢٠,٠٠٠ فرداً من العسكريين والمدنيين في العديد من عمليات حفظ السلام حول العالم، وقد ساعدت قوات حفظ السلام هذه على توفير السلام والاستقرار ولو بنسب متفاوته ضمن ظروف صعبه وغير مواتيه، كما وإن الامم المتحدة عملت ولازالت تعمل على تأمين المساعدات الإنسانية في مختلف البلدان مثل: هايتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، كوسوفا وغيرها. ((UN)، حجم انتشار البعثات والفرق التابعة للأمم المتحدة متعددة الأغراض في مختلف دول العالم وطبيعة الأعمال والنشاطات التي تقوم بها ٢٠٢٣)

وفي واقع الأمر فإن الأمم المتحدة اليوم هي أقرب ما تكون إلى تحقيق الرؤية الأولى التي ترافق معها عند نشوئها حول البرلمان الإنساني وبشكل يفوق ما فكر به أي متخصص أو مهتم قبل عقود من الزمن، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية عدداً من المحاولات الحديثة ومن مختلف الأطراف من أجل أضفاء شيء من الإصلاح لهذه المنظمة الدولية وهو ما يعد بشكل من الأشكال مؤشر مهم لموضوعة التجديد و التصويب التي رافقت سياسات وإجراءات وأعمال الأمم المتحدة في مختلف القطاعات و القضايا وهو ما يعد مؤشراً صحياً حقيقياً بهذا الاتجاه، وإن كانا هذا المفهوم (إصلاح الأمم المتحدة) ليس مصطلحاً جديداً وإنما هو عملية متواصلة ومتراكمه يمكن أن تلمس بداياتها الأولى في ستينيات القرن العشرين إذ كان من بين إصلاحات الأمم المتحدة المهمة التي تم تحقيقها في تلك المدة وما تلاها هو إدخال عدد من التعديلات على ميثاقها، وهو ما كان في وقتها يعني الشيء الكثير، فقد سعت تلك التعديلات الى ايجاد شيء من التوازن في مواد الميثاق وفقراته وما تضمنه من صلاحيات بشكلٍ واضح خاصة فيما يتعلق بكل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٦٥، (المتحدة ٢٠٢٣) كما تكررت التوسعة مرة ثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام ١٩٧٣، أذ دعت دول

الجنوب في الأمم المتحدة إلى أحداث هذه التوزيعات من أجل تحقيق تغيير إيجابي فعلي في إجراءات و استراتيجيات الأمم المتحدة بهذا المجال، لكن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن عارضت تلك المساعي بشكل واضح بل وهددت تلك الدول المطالبة بتلك الأصلاحات باستخدام حق النقض (Vito) من اجل ثنيها عن مطالبها تلك، فقد وافقت جميعها على التعديلات تحت ضغوط مجموعة دول الجنوب وبعد أن أقرتها اغلبية ساحقة في الجمعية العامة، وبعد تلك التغيرات التي نستطيع أن نصفها ب(المتواضعة الى درجة ما)، فقد دعى الأمين العام للامم المتحدة آنذاك (كوفي انان) في عام ٢٠٠٤ إلى إحداث إصلاح جذري لعموم منظومة الأمم المتحدة العاملة في مختلف القطاعات والدول؛ وعدم استثناء اي مفصل من مفاصلها، وقد قال في وقتها انه :" قد وضع أمام الجمعية العامة خطة شاملة لزيادة استثمار وجود الأمم المتحدة في البلدان النامية ، وخطوات لمكافحة الإرهاب الكارثي ، وعملاً جماعياً ضد الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ، فضلا عن مقترحات لإصلاح مجلس الأمن"، (الأمم المتحدة ٢٠٢٣) إذ إشار أنان في ثنايا محاولته الإصلاحية تلك الى أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان تسير جنبا إلى جنب وبشكل متوازي ومتوائم ومتكامل، ففي عالم مترابط ((التهديدات والفرص)) يكون من المصلحة الذاتية لكل بلد أن تتم معالجة كل هذه التحديات بشكل فعال، ولا يمكن دفع قضية (الحرية الكبرى) الا إذا عملت جميع الدول معا و بشكل متناسق، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على ذلك إلا إذا أعيد صوغها وتشكيلها من أجل أن تكون أداة فعالة لتحقيق هذا الهدف المشترك. (المتحدة، ٢٠٠٥)

المطلب الثاني: تطور الرؤية الاستراتيجية من منع الحروب والحد منها الى مسؤولية الحماية:

من الملاحظ أن الجهود التي قام بها الأمين العام الاسبق (كوفي انان) قد أثمرت عن عقد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والذي مثل في وقتها اكبر تجمع لزعماء العالم في التاريخ، حيث حاولت الأمم المتحدة من خلال ذلك المؤتمر بجهود امينه العام وباقي شخصياتها ومنظماتها المتخصصة أن تحقق نتائج فعلية على أرض الواقع وأن تقفز لتحقيق اهداف اكبر مما كان متاحا لها في وقتها، ولكن النتائج التي انبثقت عن ذلك المؤتمر قد خيبة آمال الكثيرين الذين كانوا يتأملون تحقيق اهداف كبيرة توازي حجم التحديات التي كانت مطروحة على طاولة المناقشة وهو مالم يتحقق فعلاً، أذ نتج من ذلك المؤتمر بعض الإنجازات المهمة والتي تدخل في نطاق الجهود الاستراتيجية للمنظمة الدولية والتي وفرت في ما تلاها من وقت رؤية واضحة

ونظرة ثاقبة إلى الكيفية التي من المفترض ومن الممكن أن تتطور بها الأمم المتحدة في آفاقها المستقبلية. (المتحدة، ٢٠٠٥)

ومن المعلوم ان من أهم المبادئ التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة والتي إشار لها ميثاقها عند التأسيس وبشكل واضح وصريح هو العمل على منع الحروب والحد منها إلى اقصى حد وتسخير كافة الإمكانيات و الجهود لتحقيق هذا الهدف الكبير، ولكن مع تعدد موجات الإصلاح التي شهدتها المنظمة الدولية وخاصة مجلس الأمن فيها والمداولات والمشاورات والأجواء العامة للقراءات الفكرية التي تطرح بشكل رسمي او غير رسمي من هنا وهناك فإن انتقالاً كبيراً و مهماً حدث في هذا الجوهر الفكري الذي يعد أحد أسس الجوانب الإجرائية للمنظمة الدولية، أذ نستطيع أن نقول ان هذا التحول قد انتقل من جانب منع الحروب والنزاعات والحد منها إلى خلق ما يعرف بـ((مسؤولية الحماية))، اذ كان من أهم هذه الإنجازات على الإطلاق هو قرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتأييد مبدأ مسؤولية الحماية بالاجماع ، الذي يؤكد هذا المبدأ والذي ينص على: "في حالات قيام الدول بارتكاب فضائع جماعية ضد مواطنيها أو فشلها في حماية مواطنيها من مثل هذه الفضائع، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التدخل عند الضرورة لحماية أرواح المدنيين". (eds) 2006, 24)) وقد اعلنت الأمم المتحدة بهذا الصدد في الوثيقة الختامية في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ بأن:" المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تقع على عاتق كل دولة على حدة، و تستلزم هذه المسؤولية منع وقوع تلك الجرائم، بما في ذلك التحريض على ارتكابها، عن طريق الوسائل الملائمة والضرورية، ونحن نوافق على تحمل تلك المسؤولية وسنعمل بمقتضاها، كما وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم حسب الأقتضاء بتجنيب الدول ومساعدتها بهذا الصدد عند الإبتلاء بهذه المسؤولية، كما ومن الازم على الدول دعم الأمم المتحدة في إنشاء قدرة على الإنذار المبكر: ويقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا، من خلال منظومة الأمم المتحدة الالتزام باستخدام ما هو ملائم من الوسائل الدبلوماسية، والإنسانية، وغيرها من الوسائل السلمية وفقاً للفصلين السادس والثامن من الميثاق" (eds) 2006, 25)) ، وقد هدفت الاستراتيجية الجديدة (مسؤولية الحماية) للمساعدة في حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب المختلفة وكذلك التطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في هذا السياق، وبذلك فقد خطت الأمم المتحدة خطوة مهمة و رئيسية باتجاه توسعة صلاحياتها وفقاً للرؤية الجديدة التي تكاد ان تختلف عما كانت سائدة في حينها، حيث إنها وسعت هذه الصلاحيات

وإضافت لها مقدرة أكبر و تأثيرا اكثر فيما يتعلق بالعمل الميداني لهذه القضايا التي في واقع الحال إنما تمس البعد الوطني للدول وتقترب من المنطقة المحظورة لها التي نعني بها (السيادة الوطنية) الخالصة التي تسعى كل دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة وبلا استثناء على تعزيزها وحمايتها ومنع أي خرق قد يوجه لها وهذا بالضبط ما دفع العديد من الباحثين والمراقبين والمهتمين والسياسيين وصناع القرار في مجموعة كبيرة من الدول الذين يؤمنون ويعتقدون أن الأمم المتحدة بشكل من الأشكال أصبحت أداة للفعل السلبي حيال الكثير من الدول في عدد من القضايا وهو ما انعكس على صورتها وساهم في اهتزاز الثقة التي كانت ممنوحة للمنظمة الدولية ولبقية فروعها والمنظمات التخصصية المنبثقة عنها وبالتالي ساهم في تقويض جانب كبير من صورتها المشرقة والمقبولة التي كان الجميع يؤمن بها ولو على درجات متفاوته. ((eds) 2006, 27)

المطلب الثالث: هيكلية بناء السلام

من الواضح ان امتلاك منظمة الأمم المتحدة رؤية خاصة متكاملة عن مفهوم بناء السلام وعمليات بناء السلام بشكل دقيق وتفصيلي، أذ بحسب المتبنيات الفكرية والقواعد الاخلاقية وحتى القانونية للأمم المتحدة فأن من الواجب في البداية لابد من تحقيق العدالة النسبية في عموم المجتمعات سواء كان المجتمع الدولي أم المجتمعات الوطنية الأخرى، إذ أن المجتمع الذي تنعدم فيه العدالة من غير الممكن أن يجد طريقه نحو السلم والاستقرار، وعليه فإن عمليات ومساعي تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي وعلى المستوى الوطني هي في الاصل واحدة من المهام الرئيسية والأصيلة للأمم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها الفرعية والمتخصصة والتي تعمل بشتى الطرق و بمختلف الوسائل على ترسيخ احترام سيادة القانون الدولي أو الوطني والذي يعد ركيزة أساسية لتحقيق السلام خاصة في الأوضاع التي تعقب النزاعات والحروب والمنازعات الإقليمية والدولية والعمل على الحماية الفعالة لحقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية لاسيما وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ كما يعد ذلك ركن أساسي للتقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة التي جعلتها الأمم المتحدة من نتائجها وأهدافها الرئيسية واجبة التحقيق حيث أن سيادة القانون هو مفهوم أساسي يقود إلى الكثير من التداعيات الايجابية والنتاج المعززة للجهود التي تبذلها الامم المتحدة وبشكل متواصل من اجل تحقيق الأهداف المرسومة لتعزيز التجانس المجتمعي وتقليل نسب العنف ونتائجه الخطيرة. (Sola-Martin 2011, 37)

وبحسب الأمم المتحدة فأن "بناء السلام الاستراتيجي" يعني استخدام نهج شامل للصراع العنيف يقيم روابط بين القمة والقاعدة وروابط تصاعدية فيما بين الأفراد وكذلك المجموعات على جميع المستويات، والحفاظ على تلك الروابط. وهو ما يعني وضع خطة مع مراعاة اتباع أسلوب خاص بكيفية تنفيذها بمرور الوقت، وإدراك أننا قد نضطر إلى تجديد هذه الخطة جراء التحديات الجديدة الآخذة في الظهور في الميدان، والجمع بين جهود الجهات الداخلية والخارجية الملتزمة بإرساء السلام ووضع مسار جديد للتغير الاجتماعي. (Sola-Martin 2011, 40) أذ سعيًا لإنهاء حالات العنف اواسع النطاق أو الكراهية أو غياب العدالة التي يشهدها العالم في الكثير من دوله وتجمعاته البشرية فأنه من أن تعمل مفاصل متخصصة تكون مهتمه بشكل كامل بموضوعة (بناء السلام المتخصص) والذي يشتمل على الجمع بين المعرفة الواقعية بالأفكار الأساسية ونظريات ونتائج أبحاث السلام الحديثة إلى جانب ما يمكن معرفته عن أفضل الممارسات التي يؤديها الخبراء المشاركون في بناء السلام والقضايا ذات الصلة، والتفكير بتمعن وبطريقة متعمقة في كيف من الممكن للأمم المتحدة كجهة خارجية موثوق بها التعامل والتعاون مع الدول ومؤسساتها الداخلية من اجل تحقيق اهداف كبيرة تتعلق بـ(بناء سلام مستقر) في ظل نشوب نزاعات وصراعات قد تصل الى درجات عالية من العنف والأذى، ووفقًا لوضع كل دولة وكل حالة الخاص، وهو ما يعني تصميم نماذج متعددة لإجراء الكثير من الفحوصات والاختبارات التخصصية لقضايا العنف والسلام مع التركيز من خلال ذلك على المصالح والظروف المشتركة لكافة الأطراف المشاركة بهذه العمليات المعقدة، في شتى المجالات التي من الواجب ان تشارك في عملية بناء السلام وتساهم فيها وصلاً للهدف المنشود. (Sola-Martin 2011, 41)

ولعل جهود الامم المتحدة التي بذلتها من خلال سياساتها التي ركزت على (بناء السلام) انما جاءت ضمن رؤية استراتيجية سعت الى (بناء سلام استراتيجي) في مختلف المناسبات والمواضع التي حاولت فيها ومن خلالها اعتماد هذه الأستراتيجية وتطبيقها وصلا لتكريسها كنهج عملي عالمي يتم اعتماده من قبل الجميع، (Williams 2014) مع اقرارها بصعوبة ذلك وحجم المعوقات والعراقيل التي تواجهه، أذ ان المنظمة الدولية تقر بوجود الكثير من الركائز التي لابد من توفرها لذلك النهج الأستراتيجي الجديد والذي يتضمن بشكل عام عدد من العناصر التي من ابرزها: ((UN), UN Peacekeeping 2008)

١- الإقرار بأعباء العنف طويل المدى.

٢- التوصل إلى الخطط من الجهات الفاعلة الدولية والمحلية والتي تأتي في مقدمتها الامم المتحدة حول كيفية الوصول إلى السلام طويل الأجل.

٣- بدء عمليات الانتقال من تسوية الصراعات إلى تحويل الصراعات ونقل الخبرات للتجارب الناجحة والمؤثرة في الحالات التي عملت بها بعثات وبرامج الامم المتحدة.

٤- تحديد الاحتياجات الخاصة بروابط الجهات الداخلية والخارجية والمساعدة في إقامتها من اجل المساعدة والدعم للجهود المبذولة بهذا الصدد.

٥- تحديد التعامل مع حالات الفساد ودعم الحكومات الوطنية وجهودها للحد من تلك الانشطة السلبية والمخربة.

٦- تحديد القضايا التي من شأنها أن تشكل تحديات كبيرة لنجاح بناء السلام الاستراتيجي ومحاولة الأحاطة بها وتقليل حجم تأثيراتها السلبية.

٧- التقييم والاستنتاج لطبيعة الأستراتيجية وما تم تطبيقه من برامج انبثقت عنها.

ويكشف لنا تتبع التاريخ الطويل للامم المتحدة منذ نشوئها الحجم الذي شغلته من التفاعلات الدولية والذي حاولت من خلاله تجاوز الصراعات والنزاعات والازمات التي شهدتها دول العالم خلال هذه المدة، ولكن ما اصبح مقلقاً لها في المرحلة التي تلت بداية الألفية الثالثة هوالعدد الضخم من القضايا والمشكلات والمعضلات التي يمكن أن تظهر "غداة انتهاء أعمال العنف" وما قد تسببه من اشكالات مدمرة للنسيج المجتمعي للمجتمعات الوطنية التي قد تمر بمثل هذه التجارب العسيرة والمدمرة في بعض الاحيان، فقد اصبحت موضوعة *(العنف طويل المدى وتحويل الصراعات)* من المحاور الرئيسة للتفكير والعمل داخل منظومة الامم المتحدة خاصة في المفاصل الفاعلة والمؤثرة سيما مجلس الأمن والاجهزة والبعثات والبرامج التابعة للأمين العام او التي تخضع الى سلطاته، فقد اصبح تركيز جهود المنظمة الدولية منصباً بشكل كبير على الطرق التي تتأثر بها العناصر المختلفة للهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات جراء مواجهة العنف طويل المدى، (Williams 2014, 22) كما دارت بعض النقاشات الجادة في اروقة مجلس الأمن وعدد من تلك المفاصل والأجهزة على التحول العملي مؤخرًا في الميدان بالانتقال من المُشاركة في أعمال "تسوية" الصراعات إلى أعمال "تحويل" الصراعات، خاصة في السيناريوهات التي قد تتناول القضايا المتعلقة (بنزع السلاح) و(التسريح) و(إعادة الإدماج DDR) –و(الديناميكيات الجنسانية لبناء السلام)، كما انه من المهم جدا بحث مسألة تحقيق التوازن بين المخاوف المضطربة أحيانًا المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة وتسوية الصراعات وإنهاء العنف

خلال تلك الأوضاع والظروف المضطربة وغير المستقرة مع ما يشوبها من تشويش في الصورة العامة التي من المتوقع ان تؤثر بشكل كبير في عمليات صناعة القرار داخل منظومة الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها، مع الأقرار الواضح بوجود التحديات المتنوعة التي ما فتأت تتزايد امام تلك الجهود وتطبيق تلك الأستراتيجيات بشكل قد يؤدي بها الى عدم تحقيق ما يرصد لها من اهداف ومساعي، وهو ما قد تحقق فعلا في عدد من بعثات الامم المتحدة التي واجهت ضروف وعراقيل كانت اكبر من قدراتها مما تسبب بفشل مساعيها وعدم تحقيق اي من تلك الأهداف التي كانت تسعى اليها. (Williams 2014, 24-25)

المبحث الثاني

الموجة الأصلاحية الثانية

مرت الامم المتحدة بعدد من دعوات ورغبات الأصلاح التي وجد النزر القليل منها طريقه للتطبيق بينما تم تجاهل الغالبية الاكبر بسبب ما يقترب ويتعاكس مع مصالح الدول المتنفذه والمهيمنة، وهو ما جعلها تقف بوجه تلك الدعوات والاماني ولا تسمح بها، ولكن ما تحقق منها على امتداد ما يقترب من نصف قرن تقريبا يعد انجازاً لمن قام به في تلك الظروف التي رافقت العلاقات الدولية في مدة تعد من اكثر المدد اضطراباً وصعوبة بالنسبة الى حركة المنظمة الدولية وهامش ادائها الذي كان محكوماً بالحرب الباردة وما تلاها من هيمنة امريكية شبه كاملة، ولذلك نستطيع ان نجمع كل تلك المساعي والخطوات بما يمكن ان نسمية بالمرحلة او الموجه الأولى للاصلاح، بينما يمثل ما تلاها من محاولات الأصلاح وخطواته بالمرحلة الثانية او الموجه الجديدة والتي بدأت مع بداية حقبة التسعينيات من القرن العشرين حيث انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة وبداية تشكل شكل جديد للنظام الدولي بأرهاصاته الكبيرة والمؤثرة في كل دول العالم ومنظماته وفاعليه الدولتين، وهذا ما سنتناوله في المبحث.

المطلب الأول : تطور مفهوم (تنفيذ مسؤولية الحماية)

على الرغم من ان مفهوم مسؤولية الحماية يعد بسيطاً في عمومياته لكنه مثل حالة غير مألوفة في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية صعوداً، اذ يتعين على الدول وفقه او بنائاً عليه حماية سكانها من "الفضائع" التي "تهدد الانسانية" والتي مثلت في ما بعد عنصر أساسي من عناصر الاستراتيجية العالمية للأمن القومي الأمريكي وهو ما أعيب على الأمم المتحدة في كثير من المواقف والأحداث ، أذ على الرغم من أن الدافع له هو الحد من إنخراط الدول في ارتكاب

(اعمال العنف والفضائع) ولكنه في كثير من الأحيان مثل انتهاكاً صارخاً للسيادة الوطنية لتلك الدول وشعوبها، ولكن بمرور الوقت اصبح هذا المفهوم مفهوماً عاماً مقبولاً في العلاقات الدولية إلى درجة كبيرة وهو ما عده عدد من الباحثين المندفعين بهذا الأتجاه إنجازاً مهما للأمم المتحدة قطعت به شوطاً طويلاً باتجاه معالجة الحالة الإنسانية للشعوب والجماعات البشرية إلى درجة أعلى من حيث فاعلية العمل والتأثير، (Sinclair 2018, 28) بالرغم من السلبيات العديدة التي رافقت هذا المفهوم و ارتبطت به بشكل او بآخر، فقد إشار إلى ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بان كي مون) حينما عده من الاهداف العليا و بأنه ترجمة لمسؤولية الحماية من القول إلى الفعل، اذ عرف في تقريره (تنفيذ مسؤولية الحماية Implementing the Responsibilities to Protect) مسؤولية الحماية بأنها ترتكز إلى ثلاث ركائز متساوية الأهمية و غير متسلسلة، وهي كالاتي : (الدورة التاسعة والستون، وفق البندان (١٣-١١٥)، ٢٠١٥)

١- من المهم أن تقع على عاتق الدولة مسؤولية حماية مواطنيها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، و التطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بكافة أشكالها.

٢- من المهم أن تساعد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعضها البعض الآخر في الأضطلاع بهذه المسؤولية و بشكل ايجابي وبناء.

٣- تعد مسؤولية المجتمع الدولي جماعية لغرض الاستجابة ومن خلال الأمم المتحدة بموجب الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بطريقة حاسمة وفي الوقت المناسب عندما تفشل السلطات الوطنية في حماية سكانها من الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بكافة أشكالها.

ولعلنا هنا نستطيع أن نشير إلى قضية ليبيا في تنفيذ مسؤولية الحماية من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أذ ان قرار مجلس الأمن رقم 1970 قد فرض أولاً حزمة من العقوبات على ليبيا في وقتها وإحال الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، ثم بعد ذلك أصدرت الأمم المتحدة القرار 1973 الذي سمح وبدعم من جامعة الدول العربية باتخاذ "كل التدابير الضرورية"، عدا الغزو البري، وذلك بهدف حماية المدنيين – بحسب القرار الأممي –، وقد وصف وقتها بأنه رد فعل المجتمع الدولي على محاولات القذافي استهداف المدنيين في ليبيا بأنه "أول اختبار حقيقي لمبدأ مسؤولية الحماية"، (الأمم المتحدة – مجلس الأمن ٢٠١١) إذ كانت الأمم المتحدة إلى جانب حلف شمال الأطلسي (NATO)، في تعزيز المساعي لأتخاذ

الإجراءات المناسبة والمطلوبة من أجل إنقاذ أرواح المدنيين أثناء تلك العمليات، وهو ما أعدته الأمم المتحدة بأنه "قد حال دون إمكانية حدوث مذبحة واسعة النطاق تطال المدنيين بالنتيجة النهائية لتلك المواجهة"، ومع أن مسؤولية الحماية ما زال مفهوما جديدا في وقتها فقد بينت إجراءات الأمم المتحدة في ليبيا انه تم اخذها على محمل الجد ونفذت على نحو فاعل، لكن من المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن أن يكون هذا المبدأ (مسؤولية الحماية) الأداة الوحيدة التي طورتها الأمم المتحدة – ولا زالت – لمنع حدوث (فضائع جماعية)، فكما أشارت اللجنة الدولية المعنية التي شكلها الأمين العام لدراسة هذا الموضوع وحل الأشكالية المتعلقة بـ(التدخل والسيادة) عام 2006 حيث اشارت الى ذلك بـ: " ان هناك بعض الحالات التي حالت فيها معارضة الدول الخمس الدائمة العضوية أو غيرها من الدول الكبرى دون التحرك الدولي"، ولكن حقيقة الوضع اشر في وقتها الى أن العمل الدولي الفعال ليس ممكنا دائما وفي كل حالة من حالات "الكوارث والازمات الإنسانية الكبرى والخطيرة"، وإنما بحسب رؤية العديد من الدول الاعضاء بالمنظمة الدولية فأن كل ذلك لا ينبغي أن يكون مبرراً أبداً للتقاعس عن العمل حين تكون الاستجابة الفعالة ممكنة بدرجات مقبولة.(reliefweb 2000)

المطلب الثاني: المفاصل الاستراتيجية الجديدة للامم المتحدة : (آليات العمل)

لقد مثل ايجاد واستحداث مؤسسات ومفاصل سياسية وادارية جديدة العلامة الفارقة الأكثر وضوحا وتأثيرا فيما يتعلق بدحول الأمم المتحدة لمرحلة جديدة من الأصلاح والتعديل الأداري والذي من المهم ان ينعكس على الجوانب السياسية لها، أذ إن هذه الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة في المدة التي تلت عقبة الستينيات من القرن الماضي و التي تعززت مع أواخر الثمانينات وتم اعتمادها بشكل عملي وتطبيقا مع مطلع عقد التسعينيات – والبداية الحقيقية والفعلية كانت مع مذكرة الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة بطرس غالي حينما قدم مذكرته الإصلاحية ذائعة الصيت –، حيث قامت الأمم المتحدة بأستحداث وإنشاء عدد من المفاصل و الأجهزة الإدارية ذات الطابع السياسي التي عملت بشكل منسق إلى درجة كبيرة من أجل تحقيق الاهداف الجديدة للأمم المتحدة والاتجاه نحو سياسة إصلاحية تتوائم مع واقع الأحداث و التداعيات الجديدة والجدية التي بدأ العالم يعيشها وبدأت الامم المتحدة تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية بل وحتى القانونية، ولذلك صار الاتجاه الى إنشاء وتشغيل هذه المفاصل أو الوحدات الإدارية التي عبرت بجانب من جوانبها عن الرؤية الاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة، وقد تعددت هذه المفاصل الناشئة ولكن الابرز منها هي:

لجنة بناء السلام، قدرة الشرطة الدائمة التابعة للأمم المتحدة USPC ، الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ CARS ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNASAM ، المعهد الدولي للبحوث والتدريب وغيرها، ولكن سيتم التركيز على المفاصل والمؤسسات التي اخذت الجانب الأكبر من المهام التي بدأت تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بموضوعة تعزيز النمط الجديد من المسؤولية التي تم اعتمادها كنج استراتيجي تبذل فيه ومن خلاله المنظمة الدولية وكافة المنظمات المتخصصة التابعة لها اقصى الجهود لتحقيق الأهداف التي تم رسمها ووضعت كأهداف استراتيجية من المهم للمنظمة الدولية ان تحققها او الجزء الأكبر منها، ولعل اهم تلك المفاصل الجديدة واجبة الذكر هنا هي: لجنة بناء السلام، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF)، قدرة الشرطة الدائمة (UNSPC)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أذ يتم اعتبار هذه المكاتب والمنظمات الفرعية الأجزاء الأكثر تحملاً للمسؤولية والتي إلى الآن اخذت الكثير من الخطوات المهمة (والجريئة) باتجاه تعزيز الخطوات الإصلاحية للمنظمة الدولية وزيادة فعاليتها في القضايا الدولية والأزمات المختلفة. ((UN), Global Field Support Strategy 2010)

وقدر تعلق الامر بتلك المفاصل وآليات عملها فسيتم تناولها وفقا للاتي:

اولاً: لجنة بناء السلام:

ان من الخطوات المهمة الفعالة والتي تعد إنجازاً كبيراً للأمم المتحدة في المدة التي تلت عقد التسعينيات من القرن الماضي هي قيام الأمم المتحدة بإنشاء لجنة جديدة اسمتها بـ(اللجنة بناء السلام) في ديسمبر ٢٠٠٥، وذلك من اجل السعي لحفظ سلام الشعوب وامنها، من خلال منعها عن الوقوع في دوامة الصراعات المتكررة والتي تظهر من جديد ما أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام، وقد شملت ولاية هذه اللجنة بحسب النص الذي أورده مجلس الأمن في قراره وقتها، وهو الآتي:

"تضطلع لجنة بناء السلام بجمع كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتعبئة الموارد وتقديم المشورة بشأن اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، والوضع الطبيعي،.... والمساعدة في ضمان تمويل متوقع للنشاطات الأولى لاستعادة الوضع الطبيعي والاستثمار المالي المستدام على المدى المتوسط والطويل الأجل،... و تطوير أفضل ممارسات في مجال القضايا المعنية بالتعاون مع الأطراف الفاعلة السياسية، والأمنية، والإنسانية، والتنموية...". (وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة – مجلس الأمن ٢٠١٠)

وتتألف لجنة بناء السلام من ٣١ دولة عضوا في الأمم المتحدة، سبعة من تلك الدول ممثلة من مجلس الأمن (بما في ذلك الدول الخمس الدائمة العضوية فيه)، وسبع دول من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وخمس دول من الممولين العشرة الأوائل لميزانية الأمم المتحدة، وخمس دول من المزودين العشرة الأوائل في بعثات الأمم المتحدة بالافراد العسكريين والمدنيين، فضلا عن سبعة أعضاء إضافيين تنتخبهم الجمعية العامة. وتوصف اللجنة على أنها هيئة استشارية وإنها تقدم توصيات حيال حالات دولية محددة تعرض عليها. (الدورة التاسعة والستون وفق البندان (١٣-١١٥) ٢٠١٥)

وبسبب الحاجة الملحة الى ايجاد آلية واضحة تقوم وفق الرؤية المؤسساتية من اجل العمل على تلبية حاجات ومتطلبات البلدان الخارجة من الصراعات والحروب الأهلية وتعافيها مما عانته من اثار العنف فقد برز دور لجنة بناء السلام وفقاً للقرارين الأممين (٦٠/١٨٠) و (١٦٤٥) والصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥. (الدورة التاسعة والستون، وفق البندان (١٣-١١٥)، ٢٠١٥)

ثانياً: الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

لقد تم إنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF) بهدف توفير الأموال اللازمة في الساعات الأولى من حدوث أي أزمة، وهو ما يعني السماح لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتلك الأزمات ببدء العمل على الفور ومن دون أي تأخير أو تلكوء، ففي عام ٢٠٠٦ أنشأت الأمم المتحدة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وذلك لتعزيز قدرتها على توفير استجابة سريعة حقاً ومؤثرة بشكل واضح في حالات الطوارئ التي تهدد الحياة، أذ يسعى الصندوق بشكل حثيث لتوفير التمويل الكافي والأستعداد لمواجهة تلك الأزمات وحالات الطوارئ المفاجئة كما يمكنه ذلك بجمع القدرات المالية اللازمة في غضون ٧٢ ساعة بداءاً من وقوع الحالة الطارئة، وفي المقابل يقوم الصندوق بصرف الأموال اللازمة لوكالات الأمم المتحدة العاملة وفق الضرورات المطروحة وبناءاً على ما يراه مناسبا لكل حالة، كما ويعتمد الصندوق في تمويله لتلك الوكالات على تبرعات الحكومات والجهات المانحة غير الحكومية، (الأمم المتحدة ٢٠١٨) وقد ساعد الصندوق عقب سنوات قليلة فقط من تأسيسه في إنقاذ أرواح الآلاف في دول تعرضت إلى نكبات وأزمات وأوضاع وظروف طارئة مثل: هايتي، السودان، أفغانستان وسريلانكا، فقد لعب الصندوق دوراً حاسماً في تقديم المساعدة الإنسانية إلى هايتي مثلاً في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في يناير ٢٠١٠ والذي أودى بحياة المئات وشرد عشرات

الآلاف، فضلا عن تدمير المنازل و البنايات وتخريب البنية التحتية في كثير من الأرجاء في تلك الدولة، علاوة على ذلك فقد قدم صندوق الاموال الازمة لعدد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في منطقة القرن الأفريقي بعد موجة الجفاف الشديدة التي ضربت ذلك الإقليم في عام ٢٠٠٦، وكذلك في عام ٢٠٠٩ وقد وفر الصندوق التمويل من أجل رعاية ٢٥,٠٠٠ من المشردين داخلياً بسبب موجة الفيضانات الشديدة في منطقة صعدة باليمن، وفي اواخر شهر يوليو ٢٠٠٩ خصص الصندوق مبلغ ٥٣٢ مليون دولار لرعاية النازحين بسبب اعمال العنف التي حدثت لأسباب دينية في الفلبين، وبعد تحذير تم إطلاقه في شهر يوليو ٢٠٠٨ من قبل برنامج الغذاء العالمي بخصوص نقص امدادات الغذاء في كوريا الشمالية والذي اشار الى أن حوالي ٤٠% من الكوريين الشماليين كانوا بأمس الحاجة إلى المساعدات الغذائية، فقد خصص الصندوق ٥٠ مليون دولار من أجل مساعدة كوريا الجنوبية الشمالية بهذه الأزمة، وما زال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يقدم حتى اليوم الكثير من المساعدات الفورية و العاجلة في حالات الكوارث وفي أوقات الطوارئ متى كان ذلك ضروريا وفي أنحاء العالم كافة ومن دون تمييز. (الأمم المتحدة ٢٠١٨)

ثالثاً: قدرة الشرطة الدائمة

لقد تمت الموافقة على تأسيس فرقة (قدرة الشرطة الدائمة التابعة للأمم المتحدة UNSPC) في العام ٢٠٠٦ من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ، إذا بدأ عملها في عام ٢٠٠٧، وقد أنشأت هذه القوة المنظمة و المؤلفة من حوالي ١٠٠ من الضباط المحترفين ، من أجل تحسين عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، ويقع مقرها في قاعدة الأمم المتحدة للدعم اللوجستي والاستراتيجي في برنديزي (Brindisi) بإيطاليا، إذا تم نشر ضباط الشرطة الدائمة التابعة للأمم المتحدة في أماكن كثيرة من أنحاء العالم، وذلك بهدف المساهمة في إنشاء هيكلية خاصة وهو ما يكون محدد واضح وفعال لشرطة الأمم المتحدة كجهاز شرطة التابع للأمم المتحدة ذو فاعلية، ويتبع أصلا البعثات الخاصة في تلك الدول و الأقاليم مثل جمهورية تشاد و جمهورية أفريقيا الوسطى ، حيث تم انشاء تنظيم هيكلي خاص لقيادة الشرطة التابعة للأمم المتحدة مع وضع أطر التعاون الفعال والإيجابي المتعلق بالارتباط مع الجهات النظيرة لهذا الهيكل التنظيمي (الشرطوي) سواء كانت المحلية أو الإقليمية وصولاً الى الدولية، وقد قام بالعديد من ترتيبات الشؤون اللوجستية والبنى التحتية التفصيلية الدقيقة، كما وقام العاملون عليه بصياغة مبادئ توجيهية خاصة بتكوين شرطة البعثة من أجل تعزيز الدور الإيجابي لهذا الجهاز الناشئ

في دعم وتعزيز الجهود من اجل تقليل حجم الخروقات التي يشهدها النظام القانوني والامني العام لتلك الدول و الأقاليم، وقد تم ارسال أكثر من نصف بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى هايتي في غضون أسبوع واحد من وقوع الزلزال عام ٢٠١٠ وذلك بهدف مساعدة بعثة الأمم المتحدة و الفريق القطري (UNCT) المقيم هناك لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفي عام ٢٠١٠ وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المباشرة ببناء قدرة قضائية و إصلاحية دائمة للعمل مع قدرة الشرطة الدائمة من اجل الاجتياز إلى مرحلة متقدمة بهذه الاستراتيجية المهمة و الفعالة والتي تستهدف أصلا تحقيق جوانب من الأمن المجتمعي في تلك الدول والمجتمعات وتعزيز حالة الطمأنينة لدى مواطنيها خاصة في أوقات الاضطرابات وعدم الاستقرار التي قد تمر بها تلك الدول و الأقاليم لسبب أو لآخر. ((UN), United Nations 2014)

رابعاً: هيئة الأمم المتحدة للمرأة

في عام ٢٠١٠ قامت السكرتارية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وبناءاً على التوصيات التي قدمتها اللجنة التي تم تشكيلها من أجل دراسة وبحث موضوع تعزيز قدرات المرأة اذ قامت السكرتارية بدمج أربعة برامج متميزة للأمم المتحدة بهدف إنشاء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وذلك من أجل تبسيط وتسريع أهدافها في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين المراة، وتحسين الظروف العامة لها في العالم، وتشمل واجبات هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجديدة: دعم الهيئات الحكومية المشتركة ذات الاختصاص، مثل لجنة وضع المرأة، في صياغتها للسياسات والمعايير والقواعد العالمية، كذلك مساعدة الدول الأعضاء لتنفيذ هذه المعايير وتطبيقها، والاستعداد لتوفير الدعم التقني والمالي المناسب لتلك البلدان التي يتطلب وضعها الدعم والإسناد، وإقامة شراكات فعالة مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة، وجعل منظمة الأمم المتحدة مسؤولة بشكل عام عن التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتحسين ظروف المرأة، بما في ذلك الرصد المنتظم للتقدم المحرز على نطاق المنظومة، وقد ترأس (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) رئيسة تشيلي السابقة ميشيل باشيليت (Michelle Bachelet)، وقد شكلت هذه الهيئة من خلال جمع أربعة كيانات قائمة من قبل؛ والتي كان لها عدد من الادوار والانشطة البارزة بهذا المضمار، وهذه الكيانات هي: شعبة النهوض بالمرأة (DAW)، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة (INSTRAW)، ومكتب المستشارة الخاصة بالقضايا النسائية والجنسانية والنهوض بالمرأة (OSAGI)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، وعليه فان من بين الأهداف

الرئيسية والعريضة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هو القضاء على التمييز بين الجنسين، وتمكين المراة، وتعزيز وجودها، والسعي لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، خاصة في المجتمعات الذكورية التي تسود فيها الثقافة الذكورية التقليدية والتي من خلالها غالباً ما تتم عمليات الاختراق و الاعتداء على الحقوق و الاستحقاقات الخاصة بالمرأة وهذا ما يجعل النساء مستفيدات على قدم المساواة إلى درجة مقبولة في مجالات متعددة و هامة مثل حقوق الإنسان، والتنمية، والسلام، والأمن. ((UN), United Nations 2023)

المطلب الثالث: الخطوات التعزيزية لموجة الإصلاحات الثانية ٢٠٠٥

شهدت المنظمة الدولية– فضلا عن مجموعة الإصلاحات التي أشرنا إليها والتي حاولت الأمم المتحدة في سياساتها الداخلية أن تعزز من أدائها في مختلف المجالات الحيوية– موجة جديدة من الإصلاحات التي تم البدء بتنفيذها بعد عام ٢٠٠٥، حيث أحرزت المنظمة الدولية تقدما ملحوظاً في عدد من المجالات الهامة ومارست تأثيراً في الأداء الدولي لها في مختلف الميادين و المشكلات وقد تم البدء بهذه الموجة من الاصلاحات بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، ونستطيع هنا ان نؤشر أهم تلك الإصلاحات و الخطوات الجديدة التي تمت المباشرة بها: (John and Laura Schnurr 2023)

أولا: قامت الأمم المتحدة بتطوير سياسة فعالة لحماية المبلغين عن الأعمال غير القانونية، إذ أنشأت مكتب الأخلاقيات في عام ٢٠٠٦ لإدارة الأفصاح المالي وسياسات حماية المبلغين عن الأعمال غير القانونية.

ثانيا: جددت المنظمة (نظام العدل الداخلي) كلياً وبجميع تفاصيله.

ثالثا: قام الأمين العام بفصل الدعم الميداني واللوجستي عن إدارة عمليات حفظ السلام بكافة أشكالها في عام ٢٠٠٨، و قام بتشكيل إدارة جديدة للعمل الميداني تكون أكثر فاعلية واكثر قرباً من تلك العمليات على الأرض بكافة تفاصيلها و تعقيداتها.

رابعاً: كما قام الأمين العام بإنشاء (مجلس الأداء الإداري) في أواخر عام ٢٠٠٥، وذلك لتقييم أداء كبار المديرين ومحاسبتهم على أداء وحداتهم مع إمكانية التغيير و التبديل.

خامسا: أنشأت الأمم المتحدة (اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة IAAC) في بداية عام ٢٠٠٦، وذلك للإشراف على عمل ومهام مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية للأمم المتحدة، والغرض من هذه اللجنة هو مساعدة الجمعية العامة للأمم المتحدة في القيام بواجبهتها الرقابية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، إذا تقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة نصائحها

ورؤيتها إلى الجمعية العامة بشأن عدد من الموضوعات، بما فيها مراجعة الحسابات و الرقابة، وإدارة المخاطر، والمحاسبة، وقضايا الرقابة الداخلية، وغيرها من الشؤون الداخلية ذات الأبعاد الإدارية والمالية.

وهنا نستطيع القول بعد أن نتأمل بمجموعة الخطوات الكبيرة التي قامت بها الأمم المتحدة خاصة بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥؛ ان كل تلك الخطوات أثبتت الاتجاه المتزايد والمدروسة للارادة الدافعة نحو الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها والتي حددت وقت التأسيس وثبتت بشكل واضح في ميثاقها وجميع الوثائق التي صدرت عنها فيما بعد، كما ان الامتداد الزمني المتواصل وتراكم هذه الإصلاحات اثبت المسير في الاتجاه الصحيح، ومن المنطقي والطبيعي ان نقول بان المستقبل يحمل الكثير من التغييرات التي من الممكن أن تكون أكثر جوهرية للأمم المتحدة بجميع منظماتها وبرامجها المتخصصة المطبقة في مختلف الأختصاصات والدول والمواقع، وذلك ان المجتمع الدولي بشكل عام اصبح يعيش في بيئة شديدة التغير والتبدل وبشكل مستمر مع تصاعد وتيرة الاكتشافات الجديدة وتغير السلوكيات والآراء سواء للدول ام التجمعات البشرية وهو ما يتطلب المواكبة والموائمة من أجل معالجة المشاكل و الأزمات المتكررة التي تحمل في طياتها الكثير من التحديات والمخاطر المهددة للسلم والأمن الدوليين والأنماط المعيشة للانسان والتي تجذب الكثير من المخاطر في حال لم يتم معالجتها بشكل صحيح و سريع وفعال، ولم يؤد تعزيز مستويات التعاملات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الأفراد والجماعات والدول المختلفة الا الى أختراق مزيد من الحدود في الكثير من مناطق العالم والدول والشعوب والأفراد، فحسب بل ادى أيضاً بشكل واضح إلى خلق فضاء سياسي للأطراف الدولية الفاعلة من غير الدول لكسب المكان والنفوذ والتأثير في الساحة العالمية والمقتربات الجيوستراتيجية الجديدة التي اصبحت محطاً للمنافسة مابين الدول ضماناً للمستقبل القادم.

كما أنه أصبح من الواضح أنه قدرة الحكومات والدول على السيطرة على تدفق المعلومات والتكنولوجيا والأوبئة والمخدرات والأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين ومختلف المعاملات المالية – سواء كانت شرعيه او غير شرعية – عبر حدودها اخذه بالتناقص شيئا بعد آخر وبشكل مقلق حقاً، بل والأكثر من ذلك فإن العديد من التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأوبئة العابرة للحدود الوطنية أصبحت لا تهتم ولا تكن أي احترام لتلك الحدود الوطنية، أما فيما يتعلق بشبكات الإنترنت والإعلام فهذه قد اخترقت سيطرة الأفكار وأصبحت تهيمن عليها و

توجهها كيفما تريد، وعلى هذا النحو المريع اصبح المفهوم (الوستفالي) للسيادة الوطنية أقل تأثيراً وأقل أهمية كثيراً في عالمنا الحديث و بيئتنا سريعة التغير والتحول، كما ولم تعد هناك خطوط واضحة بين الوطني والدولي و الدولة وشعبها وبين الدول نفسها وبين الدولة والعالم إذ أصبحت كل هذه المفاهيم و ما يمثلها متداخل بشكل يصعب من عملية الفرز والتصنيف والتعامل مما ينعكس سلباً على ما هو اضعف قبل ما هو أقوى وعليه أصبحت الدولة وسيادتها الوطنية و شؤونها الداخلية في محل الخطر والتهديد إذ كثرت الانتهاكات والتدخلات وعمليات التأثير في تلك المسميات تحت شتى الذرائع والحجج مما صعبا كثيرا دور الحكومات الوطنية في تحقيق واجباتها حيال شعوبها، وهو ما يستدعي وبشكل جدي تفاهمات واسعة على المديات الأقليمية والدولية لتنسيق الجهود وتعزيز السياسات الوطنية من خلال توليفة دولية لمجابهة كل تلك التحديات والمخاطر وضمن منظومة دولية تتوافر فيها نسبة مقبولة من الحيادية والموضوعية والحرفية من اجل خلق القاعدة المطلوبة للتنسيق والتعاون البيني، وهذا ما لا يمكن ان نجده متوافراً في غير منظمة الأمم المتحدة التي تمثل الجهة الأكثر مقبولية للقيام بتلك المهام حالياً وحتى على المستوى المستقبلي المنظور.

الخاتمة

مع استذكار حلول الذكرى السابعة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ فقد وصل تعداد سكان العالم إلى اكثر من ثمانية مليارات نسمة، وهو ما يعني زيادة المنافسة على الموارد الطبيعية والضغط على الحكومات في توفير الخدمات الأساسية في بيئة كبيرة الاضطراب وكثيرة التحديات خاصة العالمية منها مثل التغيرات المناخية و الأوبئة عابرة الحدود وتحديات الطاقة وتهديدات مخاطر الأسلحة غير التقليدية وغيرها، وهو ما يدفع بالشعوب والحكومات على حد سواء إلى زيادة التطلع للمنظمات الإقليمية والدولية كمعززات للقوة والقدرة التي من شأنها المساعدة في الحفاظ على عالم اكثر امناً وأماناً وقابل للعيش بما يحقق المتطلبات الاساسية للجماعات البشرية ودولها، ومن هذا المنطلق فقد بدأت الأمم المتحدة بإعادة صياغة استراتيجياتها المستقبلية بما يضمن التطور الحقيقي لمنظومتها الواسعة والشاملة و المتعددة، وفقاً للمقترحات التي بدأت تصلها من مختلف المصادر والتي من المفترض أن تجعلها أكثر فاعلية وشرعية وواقعية، كما ويجب أن تكون تلك التحولات بحسب رؤية ومساعي قيادة الأمم المتحدة في منظومتها الشاملة أكثر جوهرية في طبيعتها و آليات تعاطيها مع المشاكل والأزمات

والتحديات المختلفة، مسترشدتاً بمبادئ العدالة والسلام والمساواة وحقوق الإنسان، التي وضعتها المنظمة الدولية كنوصلة لعملها وجهودها وثيتتها في ميثاقها كمبادئ رئيسية لايمكن الحياد عنها، واعلنت ان تلك المبادئ والقيم انما توجب على الأفراد والدول العمل معاً من اجل تنشيط هذه المنظومة في عالم أكثر تعقيداً و ترابطاً وتأثراً بعضه بالبعض الآخر، وفي ظل عدم احترام هذه التحديات والأزمات العالمية للحدود والسيادة الوطنية، كما ولا يمكن لأي بلد فيه غنياً كان أو فقيرا ضعيفاً كان أو قوياً أن يواجه هذه التحديات بمفرده و بقدراته الذاتية من دون المساعدة والتعاون والدعم ممن يشاركه هذا العالم وتحدياته، وهنا يبرز دور الأمم المتحدة باعتبارها تمثل الطرف الأبرز والأكثر ضماناً وحيادية على هذا الطريق.

المصادر باللغة العربية :

١. United Nations (UN). ٢٠٢٣. "حجم انتشار البعثات والفرق التابعة للأمم المتحدة متعددة الأغراض في مختلف دول العالم وطبيعة الأعمال والنشاطات التي تقوم بها". ٢٦ ١، ٢٠٢٣. http://www.un.org/en/peacekeeping/operations .
٢. الأمم المتحدة - مجلس الأمن. ٢٠٢٣. "لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا." ٢٦ February, 2011. https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1970.
٣. الأمم المتحدة. ٢٠٢٣. *صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام*. ٢٦ ١، ٢٠٢٣. http://siteresources.worldbank.org.
٤. ـــــ. *صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام*. ٢٠١٨.
٥. ـــــ. مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة حول الأولويات واجبة التطبيق وعن بداية الأتجاه نحو هذه المساعي لتأسيس استراتيجية جديدة للعمل والتي قدمها لمجلس الأمن. ٢٦ ١، ٢٠٢٣. http://www.un.org/sg/priority.html.
٦. الأمم المتحدة. ٢٠٠٥. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم١/٦٠، "توصيات ونتائج قمة العالم ٢٠٠٥". ٢٤ اكتوبر، ٢٠٠٥. http://www.un.org/documents/res/1946/scres46.htm.
٧. الدورة التاسعة والستون وفق البندان (١٣-١١٥). ٢٠١٥. "استعراض هيكلية بناء السلام." رقم الوثيقة (A /٦٩/٩٦٨ – S /٢٠١٥/٤٩٠).
٨. الدورة التاسعة والستون، وفق البندان (١٣-١١٥). ٢٠١٥. استعراض هيكلية بناء السلام، المنعقدة في (٣٠/ يونيو/ ٢٠١٥)، رقم الوثيقة (A /٦٩/٩٦٨ – S /٢٠١٥/٤٩٠).
٩. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة – مجلس الأمن. ٢٠١٠. "استعراض هيكلية بناء السلام." الدورة الرابعة والستون، وفق البندان (٤٨-١١٤)، رقم الوثيقة (A /٦٤/٨٦٨ – S /٢٠١٠/٣٩٣).

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Durch ,William J. and Tobias C. Berkman. 2006. *Twenty-First-Century: Peace Operations.* Washington: Institute of Peace,.
2. (UN), United Nations. 2008. *UN Peacekeeping.* New York: Department of Public Information.

3. —.2023. *About UN Women", UN Women.* 1 28, 2023. http://www.unWomen.org/about-us/about-un-women/.
4. (UN), United Nations. 2010. *Global Field Support Strategy.* UN General Assembly.
5. —.2014. *United Nations Police: Multi-Year Police Strategy for 2020.* March 2014. https://police.un.org/en/un-police-strategy-2014-2020.
6. Chesterman, Simon. 2007. *Secretary or general?* New York: Cambridge University Press: The UN secretary-general in world politics.
7. Trent,John , and Laura Schnurr. 2018 . *A United Nations Renaissance: what the UN is, and what it could be, 1st ed. Verlag Barbara Budrich.* https://www.jstor.org/stable/j.ctvdf03xp.
8. Muravchik, Joshua. 2005. *the future of the United Nations: understanding the past to chart a way forward.* Washington: AEI Press.
9. reliefweb. 2000. *Report of the Panel on United Nations Peace Operations (A/55/305 - S/2000/809).* Aug 1 , 2000. https://reliefweb.int/report/world/report-panel-united-nations-peace-operations-a55305-s2000809?gclid=Cj0KCQiA9YugBhCZARIsAACXxeLwF4cc1aEa9H9u8c15IhKHhodLLsT2Js1MQVQH34G3-7suOzGjm94aAhikEALw_wcB.
10. Sinclair, Andrew. 2018. *Annual Review of Global Peace Operations.* Boulder: Lynne Rienner Publishers.
11. Andreu ,Sola-Martin. 2011. *the United Nations: armed conflicts and peace keeping.* Madrid: Open University of Catalonia foundation.
12. Weiss, Thomas G. 2015. *the United Nations Before, during and after 1945.* New York: CUNY Graduate Center.
13. Blatter , Ariela , and Paul Williams. 2014. *the Responsibility Not to Vote, Citizens for Global Solutions.* Washington.
14. United Nations (UN). 2023. "The size of the deployment of multi-purpose United Nations missions and teams in various countries of the world and the nature of the work and activities they carry out." 26 1, 2023. http://www.un.org/en/peacekeeping/operations.
15. United Nations - Security Council. 2023. "Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 1970 (2011) Concerning Libya", February 26, 2011. https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1970.
16. The United Nations. 2023. State and peace building Fund. 26 1, 2023. http://siteresources.worldbank.org.
17. — . 2018.State Capacity Strengthening and Peace building Fund.

18. — .The memorandum of the Secretary-General of the United Nations on the applicable priorities and the beginning of the trend towards these endeavors to establish a new strategy for action, which he presented to the Security Council. 26 1, 2023. http://www.un.org/sg/priority.html.
19. The United Nations. 2005. United Nations General Assembly Document, Resolution No. 60/1, "Recommendations and Outcomes of the 2005 World Summit." October 24, 2005. http://www.un.org/documents/res/1946/scres46.htm .
20. The sixty-ninth session, according to items (115-13). 2015. "peace building Architecture Review." Document number (490/2015/S - 968/69/A).
21. The sixty-ninth session, according to items (115-13). 2015. Review of the peace building Structure, held on (30/June/2015), Document No. (490/2015/S – 968/69/A).
22. Document of the United Nations General Assembly - Security Council. 2010. "Peacebuilding Architecture Review." The sixty-fourth session, according to items (48-114), document number (393/2010/S – 868/64/A).